

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : مالية وبنوك
من إعداد الطالب : بن علو فارس
بعنوان :

محددات تمويل الإستثمار لدى البنوك التجارية - حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة(2012)-

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 02 جوان 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور: خليل خميس.....(أستاذ المحاضر جامعة قاصدي مرياح ورقلة)رئيسا
الأستاذ ميلودي عبد العزيز(أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرياح ورقلة)مشرفا
الأستاذة: بوخلالة سهام(أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرياح ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

أهدي خلاصة سهري وجهدي طوال سنين دراستي الى من كانت دائما في مقدمة فرحي وحزني الى من قال فيها الرسول عليه الصلاة و سلام "أمك ثم أمك ثم أمك"
إلى والدي الحبيبة أدامها الله ذخرا وعطاء لي.

إلى من كان نورا وشمعة يضيء دربي إشراقا بمساندته وتقديمه العون لي وإصراره على إثارة عزيمتي والمضي قدما في بحر العلم والفوز بدرره الثمينة. والدي الغالي حفظه الله ورعاه.

إليكما أهدي هذه المذكرة إهداء خاصا وأدامكما الله فوق رؤوسنا فرضا كما من رضا الله.

إلى من شاركني تعبي وسهري ومن فضل الإيثار في دعمي المعنوي أخواتي وزملائي وأصدقائي ورفيقتي دربي فيلالي عبد الحكيم و خلوفي عبد الكريم.

إلى بھجة القلب وكمال الود وصفاء الحب وأحلى هبة من الرب صديقي العزيز اسماعيل محمد محمود.
إلى من أضاف بھجة في حياتي و زادها حيوية وسعادة أحبائي إخوتي عادل ، محمد، حسام الدين ، عبد الواحد أنار الله دربهم.

أهدي هذا العمل الى كل من جمعني بهم دروب العلم دفعة سنة الثانية ماستر كل بأسمه وأخص بالذكر: عبد الحكيم ،عبد الكريم ، محمد باجي ، خالد ، عبد الرحيم ،عبد القادر بكة وجيلالي، عبد القادر ملاحى و نوردين، عبد الحكيم ،عائشة ،حنان ، ، وسام ،فاتحة ،فتحية ،نادية ،لبنى ،كنزة ، لامية، ولا ننسى تواتي ضياء الحق.

الى كل من جمعني بهم القدر بالجامعة وكانوا نعم الأصدقاء والاخوة: الحسين، حمزة ،صدام ،محمد سلام، مصطفى.

دون أن أنسى أحبائي وجيراني: صلاح الدين، محمد مرسللي، كريمو، فاتح النية، بلال، أبو بكر.

الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

إلي كل من يعرف فارس بن علو.

الى كل من نسيهم قلمي سهوا ولكنهم في قلبي دوما.

فارس بن علو

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين أولاً وأخيراً على نعمة الإيمان ونعمة العلم
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان وأصدق

عبارات

التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف ميلودي عبد العزيز على ما أكرمني به من
عناية خاصة وأشكره على وقفه معي في الظروف الصعبة التي واجهتها وسعة صدر
وحسن تعاونه والذي بالرغم من انشغالاته لم ييخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي أنارت لي

الطريق فالله الكريم أسأل أن يجازيه عني خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان

حسناته

دون البخل بالشكر على مؤطري بالبنك السيد رحمانية عبد الرزاق الذي لم ييخل
علي بأجوبته المهمة والمفيدة.

وأتقدم بجزيل الشكر لمن هب لمساندتنا بكل رحابة صدر الموظفة بإدارة الجامعة
السيدة فتيحة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما لا أنسى كل من ساهم بجهد قل أو كثير في إتمام هذه الرسالة وأقول للجميع:

جـ زاكم الله خيراً

الملخص :

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى بعض القرارات و الحقائق الخاصة بمحددات و ظوابط تحد من تحقيق الأهداف الرئيسية لأي بنك تجاري، كما سمحت لنا هذه الدراسة بالحكم على محدودية حرية البنوك التجارية في تمويل الإستثمارات والتي مردها إلى الظوابط الخارجية و المتمثلة في مراقبة البنك المركزي لعمليات التمويل ، وإلى الظوابط الداخلية المتمثلة في الإجراءات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل دراسة طلب القرض الإستثماري، ولإعطاء هذه المحددات طابع واقعي قمنا بإسقاط دراستنا على بنك الجزائر الخارجي .

بعد النتائج المتوصل لها يجب مراعاة إستخدام الطرق العلمية في تحليلها و إتخاذ القرار التمويلي و الإهتمام بمرحلة متابعة القرض.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل ، الإستثمار، المحددات.

Résumé:

Grâce à cette étude, nous avons pu en arriver à des décisions et des faits sur les déterminants défi de la réalisation des principaux objectifs d'une banque commerciale, cette étude nous a permis de juge a limité la liberté des banques commerciales dans le financement des investissements, qui sont dues à déterminants externe et de la Banque centrale pour le contrôle des opérations de financement , et à les déterminants interne des procédures qui doivent être respectées à chaque étape de la demande de prêt d'investissement de l'étude, et de donner à ces déterminants caractère réaliste, nous devons déposer notre étude sur l'extérieur de la Banque d'Algérie.

Après les résultats obtenus, il doit tenir compte de l'utilisation des méthodes scientifiques dans l'analyse et la décision de fuir le financement et l'attention à la phase de suivi du prêt.

Mots clés: les banques commerciales, la finance, l'investissement, les déterminants.□

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص الدراسة
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
02	الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة
02	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
13	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
17	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لدراسة
18	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات
20	المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسات التطبيقية
34	الخاتمة
36	المراجع
38	الملاحق
55	الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
22	الميزانية المالية لأصول للسنوات (2009-2010-2011-2012).....	01
23	الميزانية المالية للخصوم للسنوات (2009-2010-2011-2012).....	02
24	الميزانية المختصرة للأصول.....	03
25	الميزانية المختصرة للخصوم.....	04
27	التحليل المالي لنسب هيكلية الأصول.....	05
28	التحليل المالي لنسب هيكلية الخصوم.....	06
28	التحليل المالي للنسب العامة.....	07
29	التحليل المالي لنسب السيولة.....	08
30	التحليل المالي لنسب المردودية.....	09
30	حساب التدفقات النقدية.....	10

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
39	الميزانية المالية للأصول للسنوات (2010-2009)	ملحق رقم (1)
40	الميزانية المالية للأصول للسنة 2011	ملحق رقم (2)
41	الميزانية المالية للأصول للسنة 2012	ملحق رقم (3)
42	الميزانية المالية للخصوم للسنة (2010-2009).	ملحق رقم (4)
43	الميزانية المالية للخصوم للسنة 2011	ملحق رقم (5)
44	الميزانية المالية للخصوم للسنة 2012	ملحق رقم (6)
45	جدول حساب النتائج لسنة (2010-2009)	ملحق رقم (7)
46	وثيقة الضمانات المقدمة من طرف المستثمر	ملحق رقم (8)
47	الوثائق القانونية المطلوبة من البنك	ملحق رقم (9)
48	جدول إهلاك المشروع	ملحق رقم (10)
50	جدول حسابات النتائج لسنة (2010-2009)	ملحق رقم (11)
51	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	ملحق رقم (12)
52	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	ملحق رقم (13)
53	وثيقة طلب القرض الإستثماري	ملحق رقم (14)

المقدمة العامة

المقدمة:

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليه أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته، أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وقد أثبت التجارب العلمية والعملية أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وقدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للصدمات والأزمات غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح النظام البنكي نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الذي يأتي في قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية في جميع الدول.

باعتبار الجزائر واحدة من دول العالم النامية، فإنها معنية بمسألة الاستقرار والتنمية الاقتصادية وهي مدعوة لأن تجند كافة الوسائل المتاحة القانونية منها والمادية وكذا التنظيمية، بحيث يكون هذا التجنيد في سياق خطة تنموية مرسومة ومحددة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والتي تستوجب تفعيل الجهاز المصرفي واخضاع العمليات المصرفية إلى قواعد صارمة، وذلك بإحكام الرقابة على الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، خاصة وأن البنوك التجارية في الوقت الحاضر تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها مما يؤدي إلى زيادة كمية النفوذ في حدود متزايدة قد تؤثر سلبا على مستويات الأسعار داخل اقتصاد الدولة.

من أجل التحكم في مدى تأثير ذلك على الاقتصاد القومي يجب على الدولة أن تتدخل عن طريق البنك المركزي الذي تحول له صلاحية الرقابة على التمويل، فيقف على استعداد دائم للتدخل في الوقت المناسب بوسائل متعددة لمراقبة كمية النقود المتداولة داخل اقتصاد البلد، هذا من جهة ومن جهة أخرى حماية النظام المصرفي عن طريق حماية حقوق المودعين إذ أنه إذا تعرضت حقوقهم إلى الضياع والتبذير فسوف يترتب عن ذلك انخيار الثقة في النشاط المصرفي ككل ومن ثم إهدار الوظيفة الهامة لهذا القطاع الحساس داخل جسد الاقتصاد القومي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المحافظة على حقوق المودعين ليست من اهتمامات البنك المركزي فقط بل أن البنك التجاري في حد ذاته يسهر على كسب ثقة عملائه وإعطاء صورة حسنة للبنك تمكنه من مواجهة متطلبات المنافسة لذلك يجب على إدارة البنك أن تقوم بوظيفتها على شكل جيد خاصة فيما يتعلق بدراسة ملفات القرض لتجنب مخاطر عدم التسديد باعتباره عنصرا ملازما للقرض لا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية مادامت هناك فنة انتظار قبل حلول آجال استداده.

فالبنك بمراعاته لأهدافه الخاصة وأهداف البنك المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية يجد نفسه أمام ضوابط تحد من قدرته على التوسع في منح التمويلات للمستثمرين .

و من أجل تقديم ما سبق ذكره بنوع من التعمق يمكن صياغة جوهر موضوعنا في الإشكالية التالية:

- ما هي محددات تمويل الاستثمار لدى البنوك التجارية ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- ما المقصود بالاستثمار وما هي خصائصه وأنواعه؟

- مفهوم البنك التجاري واهدافه؟

- وماهي المحددات الداخلية والخارجية التي تضبط البنك لتمويل أي مشروع استثماري؟

الفرضيات: ومحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للسؤال المطروحة:

- هو ان الاستثمار هو صرف الأموال في الحاضر من أجل انتظار العوائد مستقبلا.

- البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات ومنح القروض بقصد الربح .

- يفترض أن تكون عملية تقييم المشروع سابقة عن العملية التمويلية.

أهداف البحث:

تعريف بأنشطة البنك التجاري والأدوات المستعملة من طرفه ومحاولة توضيح محددات تمويل الاستثمار لدى هذه البنوك .

معرفة ما مدى تأثير السياسة الائتمانية على حجم التمويل الذي يمنحه البنك التجاري.

معرفة مدى حرية البنك التجاري في التوسع في منح التمويلات.

أهمية البحث:

دراسة مختلف الاجراءات المتبعة التي تضبط عمليات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية بصفة عامة وبنك الجزائر الخارجي بصفة خاصة ، وذلك عن طريق التطرق إلى آليات الرقابة على القروض الإستثمارية المستخدمة من طرف بنك الجزائر، وكذا التطرق إلى السياسة التمويلية للبنك المدروس ومحاولة إيجاد سياسة مثلى للوكالة محل الدراسة يراعى فيها مختلف الضوابط و تتماشى مع اهداف السياسة النقدية و الأهداف العامة للبنك.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بي لاختيار هذا الموضوع:

-التغيرات و التحولات الاقتصادية وذلك عن طريق انتقالها إلى اقتصاد سوق حر و التي تستدعي فتح أبواب للمستثمرين.

-اهمية الكبيرة منح الائتمان من طرف البنك و تمويله للمشاريع الاستثمارية و كذا لتنمية المؤسسات و تنمية الاقتصاد .

-الرغبة في معالجة مثل هذا الموضوع و ذلك لوجود علاقة بينه وبين تخصصنا مالية وبنوك وإمكانية التوصل إلى معلومات

أكثر.

المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على الاشكالية و محاولة إختبار الفرضيات تم الإعتماد على ،اتباع منهج الوصفي الجانبي النظري بحيث

نجده المناسب لانه يهدف الى دراسة ضاهرة لها خصائصها و ابعادها في اطار معين و بالتالي الوصول الى نتائج

القابلة للتعميم كما يقوم على جمع البيانات و تصنيفها و محاولة تحليلها كما قمت كذلك باستخدام منهج دراسة

الحالة في الجانب التطبيقي و الوصفي و ذلك للتوصل الى نتائج للاشكاليات المطروحة و إختبار الفرضيات.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي كالاتي:

- الملاحظة: وذلك من خلال استنباط المعلومات من خلال المراقبة و المتابعة داخل البنك و المشاركة الفعلية.
- المقابلة: و هي من أهم الوسائل المستخدمة و ذلك من خلال المناقشة مع الموظفين محل الدراسة و تبادل الرأي.
- التحليل المالي: وهو وسيلة لدراسة المشاريع وملائمتها لعملية التمويل وإتخاذ القرار

صعوبات الدراسة:

من المشاكل التي تعرضت لها أثناء إنجاز هذا البحث بالإضافة الى الظروف الخاصة نوردتها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات من الوكالة محل الدراسة نظرا لسرية الملفات و حسابات الزبائن التي تعد أسراراً المهنية.
- نقص بعض المذكرات اذ توجد العديد من مذكرات الماستر والنقص من رسائل الماجستير الواجب الاعتماد عليها في موضوعنا.
- صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجانب التطبيقي و ذلك راجع لاستعمال اللغة الأجنبية في البنك الخارجي الجزائري.
- عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة و المؤسسات المصرفية.

هيكل البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين على نحو التالي

- الفصل الأول : يتم التطرق فيه إلى المفاهيم العامة حول البنوك التجارية، التمويل و الاستثمار.
- وفي الفصل الثاني :نقوم بدراسة حالة لعملية تمويل مشروع استثماري في البنك الخارجي الجزائري.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع الاستثمارية، كما يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية التي تسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد قمت بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المطلب الثاني: عموميات حول التمويل.

المطلب الثالث: عموميات حول الإستثمار.

المطلب الرابع: محددات وضوابط تمويل الإستثمار.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المبحث الأول : البنوك التجارية

بما أن مختلف العمليات التي تجري على مستوى البنوك التجارية مهمة وذات أهمية بالغة فعليه يجب إعطاء مفهوم شامل لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول : عموميات حول البنوك التجارية

تعود تسمية البنوك التجارية الى كونها في البداية كانت مختصة في تمويل التجارة عندما كان يسود الطابع التجاري على إقتصاديات الدول، و نشأت و تطورت مع تطور الأنظمة النقدية و خاصة بعد ظهور النقود الورقية لتصبح الآن أكثر أنواع البنوك استثمارا و أكثرها خدمات و أقدمها تاريخيا، فهي تعتبر الحجر الأساسي في النظام المصرفي إلى الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف او الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع و شراء العملات الأجنبية و مبادلتها بعملات وطنية، و تطور نشاط الصيرافة و برز من خلال قبوله للودائع (المعادن الثمينة مقابل الإيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة).¹

1-تعريف وأهمية البنوك التجارية

1-1تعريف البنوك التجارية:

- البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الافراد حيث انها تدفع عند الطلب او لآجال محددة، و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمة ما يحقق خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و المالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي².

- كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن أشخاص معنويين مهمتهم العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموضوعة في المادة 110 إلى 113 التي تنص أنها مؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع من الجمهور و منح القروض و توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.³

1-2أهمية البنوك لتجارية: ان للبنوك التجارية اهمية كبيرة نظرا لموقع الذي تحتله ضمن المجتمع المصرفي في عملية تقديم

الخدمات التي يقدمها:

1-2-1 بالنسبة لأصحاب العجز: لا معنى و لا مبرر لوجود البنك اذا لم يكن هناك من يطلب خدماته فهو يقدم مايلي:

- توفير الأموال بشكل كافي وفي الوقت المناسب، تجنب مشقة البحث عن أصحاب الفائض.
- توفير القروض بتكاليف أقل نسبيا نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف البنك على عكس الفوائد في علاقة التمويل المباشر ذات الفائدة المرتفعة مرتبطة بحجم المخاطر العالية و مدى تجميد الأموال و خلافا لهذا كان المقرض يطمع الى تحقيق أكبر الفوائد.

1-2-2 بالنسبة لأصحاب الفائض: يحقق البنك لهذه الفئة مزايا نذكر منها⁴:

-الإعفاء من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين، إمكانية الحصول على سيولة في اي وقت و تجنب مخاطر عدم التسديد نظرا لتمتع البنك في معظم الأحيان بوضعية مالية تسمح بتسديد التزاماته.

¹ بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2000، ص 05.

² حنفي عبد الغفار، ابو قحف عبد السلام، إدارة البنوك و تطبيقاتها، ط(1)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 25.

³ المادة 114 من قانون النقد والقروض، الجريدة الرسمية، 1990/10/09.

⁴ لطرش الطاهر، تقنيات النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10/08.

-ان الأموال المدوعة محفوظة من خلال القوانين و التنظيمات المعدة خصوصا لحماية المدوعين كما أن مصداقية الوسيط المالي مضمونة أكثر مما عليه في حالة علاقة تمويله مباشرة.

1-2-3 بالنسبة للاقتصاد ككل: لقد استفادت أطراف العلاقات المالية من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية من خلال التخلص من صعوبات التمويل كما ان الاقتصاد بدوره يستفيد من هذا البنك في الكثير من الجوانب.
-تعبئة الإدخارات الصغيرة و تحويلها الى قروض ذات مبالغ كبيرة لتمويل النشاط الاقتصادي.
-منع و وقوع الإختلالات في الأداء الاقتصادي و تفادي عرقلة النشاط لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض والعجز.
2-أهداف البنوك التجارية:¹

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق أكبر الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، آخذة في الحسبان عنصر الأمان.

2-1-1-هدف الربحية:

يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها : التكاليف التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال (... والتكاليف التجارية المالية) أرباح بيع وشراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة².

2-2-2-هدف السيولة:

نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المدوعين ومقابلة طلبات الائتمان،³ لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسييل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمرا ميسورا⁴.

2-3-3-هدف الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأى خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المدوعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمدوعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة⁵ ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية ، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة ، وهو ما يدمر هدف الأمان،

¹ طه طارق ، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، دون دار نشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص160 .

² منير إبراهيم الهندي ، إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية،1996،ص12.

³ عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن ، 1999 ، ص200 .

⁴ عبد الحميد محمد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، دون تاريخ ، ص87 .

⁵ طه طارق ، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، دون دار نشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص160 .

لذلك يسعى البنك دائما إلى الموازنة بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.

3-وظائف البنوك التجارية: تشمل البنوك التجارية عدة و وظائف و التي يمكننا ان نصفها إلى و وظائف تقليدية ووظائف أخرى و حديثة:

3-1الوظائف التقليدية: و التي تشمل مايلي:

2-1-1قبول الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت و ضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة و تشكل هذه الودائع إلى و دائع تحت الطلب،(ودائع جارية،ودائع لأجل،ودائع بإشعار،ودائع ادخارية،موارد المصرف التجاري).

3-1-2تقديم القروض:تقوم المصارف التجارية بالإقراض و كذلك السحب على المكشوف،فتح الاعتماد المستندي،خصم الأوراق التجارية، اي إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت بأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها،و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله¹.

3-2الوظائف الأخرى للبنوك التجارية: تطورت وظائف المصارف الى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم:

-تقديم الاستثمارات المالية للعملاء و تزويدهم بالنصائح و الإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات و المشاكل.
-إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معها.

-تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

-شراء الصكوك الأجنبية و صكوك المسافرين، و دفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة،خدمات بطاقات الائتمانية.

-تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة و لفترات محددة.

-يعمل البنك التجاري على شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه، و إصدار خطابات الضمان².

المطلب الثاني:عموميات حول التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، و تسديد جميع مستحقاتها و نفقاتها، و لهذا حاول الباحثون ابراز اهمية الوظيفة التمويلية واثرها على عمل المنشأة الاقتصادية³.

2-1-تعريف التمويل:⁴

يمكن إعطاء التعاريف التالية للتمويل:

- هو عبارة عن تدعيم المؤسسة بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تحديثها.
- التمويل هو حصول المستثمر على الأموال من مصادر مختلفة لاستعمالها في عملية الاستثمار
- التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام.

¹جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص42/43.

²فلاح حسين، عبد الرحمن الدوري مؤيد، إدارة البنوك، ط(2)، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص24/35.

³أحمد بوراس، تمويل النشاطات الاقتصادية، دار العلوم لنشر و التوزيع، 2008. ص24.

⁴رابح الزبيري، تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص8.

- التمويل هو تجميع لمبالغ مالية و وضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومن طرف المؤسسة ذاتها، أو من طرف هيئات أخرى كالبنوك.
- ويعرف التمويل على أنه توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت.
- ويعرف التمويل أيضا بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق. والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية.¹
- ويعرف أيضا أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقد واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع منه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق.
- كما له تعريف آخر توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة ويقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية حاجة المشروع.

2-2- أهمية التمويل:

- إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في²:
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني .
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات .
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية و التمويل الدولي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال- السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).
- ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.

2-3- أنواع التمويل:

- تختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينظر إليها ويمكن تقسيمه على أساس عدة معايير:
- 2-3-1- من ناحية المدة الزمنية:
- وينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع¹:

¹ بن قيراط عبد العزيز ، و اخرون ، تمويل المشاريع الإستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العقيد الحاج لخطر - باتنة 2008/2009 . ، ص 02 .

² بن قيراط عبد العزيز ، مرجع سابق، ص 03.

- تمويل قصير الآجل : يقصد به تلك الأموال التي تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية ، وهذا في الحالات العادية لسير نشاط المؤسسة.
- تمويل متوسط الأجل : ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.
- تمويل طويل الأجل : ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات تؤدي إلى زيادة انتاجية للوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق (استثمار رأسمالي).
- 2-3-2 من ناحية مصدر الحصول على الأموال : وهناك نوعين هما:²
 - تمويل ذاتي (داخلي) : يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، و هو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون و تنفيذ الإستثمارات و زيادة رأس المال العامل ، و بتعبير اخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة و التي يمكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الإستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة و كذلك مخصصات الإهلاك و المؤونات، من خلال ما سبق يمكن إستخلاص:
 - أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الإستغلالي و المالي و كذا الإستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية و المعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي.
 - تمويل خارجي : يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي و الإحتياجات المالية للمؤسسة أي أنه يكمل التمويل الداخلي بغرض تغطية المتطلبات المالية سواء الإستثمارية أو الجارية ، و يمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الإستثمارات فيما يلي³ :
 - الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.
 - الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.
 - الحصول على أموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة أو طويلة الأجل.
- 2-3-3 من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل : و يوجد نوعان:⁴
 - تمويل لغرض الاستغلال : يتمثل في استقلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

¹ أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 27-28.

² عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياقص ، مدخل معاصر في الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 171 .

³ عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 172

⁴ بسملة العربي بوعمران ، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012/ 2011 ، ص 18.

-تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية لمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي، وما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها .

المطلب الثالث : ماهية الإستثمار

يعتبر الاستثمار محرك النمو الاقتصادي بحيث دون وجوده لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية ولأن هذا الأخير ر يتكز على أساس وجود إنتاج يلبي الحاجيات، وبدون القيام بعملية الاستثمار، لا يمكننا عرض أي منتج أو تقديم أي خدمة وعليه كل هذه المشاكل الاقتصادية تستدعي الحديث على هذا الأخير.

3-1-1-1 تعريف الإستثمار:

يعرف الإستثمار على أنه عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية و تعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، و إرساء السلع التجهيزية المخصصة إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات... أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف العمل و المعيشة¹ ،

-وهو أيضا يتمثل في استخدام الدخل و تحويله إلى سلع تجهيزية².

-وإنفاق يتم من طرف مقاول بغية تجديد أو تطوير الجهاز الإنتاجي و الذي يفسر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأسمال الإنتاجي³ .

3-1-2 أهداف وأهمية الإستثمار :

يمكن تلخيص أهمية واهداف الاستثمار بالنقاط التالية :

- زيادة الدخل القومي.
- خلق فرص عمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته .
- ضمان السيولة اللازمة .

3-2: أنواع الاستثمار:

يمكن التفرقة بين الاستثمارات حسب الموضوع ، بحسب الطبيعة أو نوع النشاط وهذا ماسنبيه فيمايلي⁴:

من حيث الموضوع: نميز بين الاستثمارات التالية

- الاستثمارات المنتجة : وهي تلك الاستثمارات التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون آثارها مباشرة على الإنتاج وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها وتضم:
- استثمارات التجديد : و تهدف إلى تعويض استثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية .

¹ Gautier- françois, analyse macro économique, paris,1982, p : 85.

² Nouveau dictionnaire économique et social, édition: sociales paris, 1981, p : 50.

³ Abdellah, Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Bert edition, imprimé en France, Paris, 1999, P :7..

⁴ زياد رمضان ، الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل لنشر، عمان، الأردن (1998 ، ص42.

-استثمارات التوسع: هدفها زيادة طاقة الإنتاج و التوسع في نفس النشاط
-استثمارات التحديث: هي استعمال وسائل و تقنيات أكثر تطوراً و أحدث من تلك المستعملة و تهدف إلى تحسين الإنتاج.

أي أن الاستثمارات المنتجة هي تلك التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون آثارها على الإنتاج.
-الاستثمارات غير المنتجة : بالمقابل نجد أنه هناك استثمارات غير منتجة و التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس، و الاستثمارات غير المنتجة تشمل نوعين:

استثمارات إستراتيجية : وهي المشاريع التي تهيئ شروط النجاح المستقبلي للمؤسسة محل دراسة السوق كالإشهار على المدى الطويل و تكوين الإطارات والعمال.

استثمارات اجتماعية : هي المشاريع التي تسمح بتحسين الظروف العملية للعمال و المردودية مثل توفير النقل للعمال ، تشييد مساكن اجتماعية و مطاعم.

ومن خلال التعريفين نجد أن العلاقة بين الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة كون هذه الأخيرة تعمل على توفير خدمات يستفيد منها الاستثمارات المنتجة.

- من حيث الطبيعة:

تختلف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى عدة أنواع مختلفة ، فيمكن أن يكون الاستثمار مادي كما يمكن أن يكون غير مادي.

1الاستثمارات المادية : هي تلك الاستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة، إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص لها سنويا مبلغا ماليا يدعى قسط الاهتلاك، وهاته الاستثمارات تشمل كل الأصول الثابتة و الملموسة كالألات و المعدات.

2الاستثمارات غير المادية: وهي استثمارات تتعلق بالثروة المالية الملموسة، ويمكن تقسيمها إلى:

الاستثمارات في المجال الفني المتعلق بالإنتاج : يتمثل في تحسين نوعية المنتج كالأغلفة والعلب وغيرها .

الاستثمارات في الجانب البشري: هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي استغلال الطاقات المتاحة من الموارد البشرية و يشمل ذلك عمليات التوظيف، التأهيل، التكوين، تحسين ظروف العمل لكون العامل البشري هو الأداة الأساسية للنهوض بالعمل و إنماءه داخل المؤسسة، وبالتالي استمراريتها .

الاستثمار في المجال التجاري : و يتمثل في شهرة المحل و جذب العملاء عن طريق الإشهار و الإعلان و العلامات التجارية.

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.

وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية .

3-2-2 الاستثمارات المحلية :

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... إلخ، وعلى أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة.

3-2-2 الاستثمارات الأجنبية :

الاستثمارات الأجنبية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

3-3 محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها¹:

- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحسم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخرات أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجنبية، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، وينتج عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.

- من دوافع الإستثمار، توفر سوق مالي كفء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الإستثمار، والتكلفة والمخاطرة، وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المطلب الرابع: المحددات والضوابط الحاكمة لتمويل الإستثمار في البنوك التجارية

4-1 محددات تمويل الإستثمار الخارجية

وهي تلك الضوابط التي تفرض على البنك التجاري من طرف البنك المركزي بإعتباره المسؤول عن مراقبة الإئتمان المصرفي، وبعبارة أخرى هي تلك الأدوات و الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لمراقبة التمويل الممنوح من طرف البنوك التجارية. ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي للتحكم في حجم التمويل.

4-1-1 الأدوات غير المباشرة: تمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التحكم في حجم التمويل بصورة غير مباشرة ومن بين أهم هذه الأدوات:

- **سعر إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية؛²

- **الاحتياطي الإجباري:** تنص القوانين المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائعه.

¹ محمد مطر، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص45.

² مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص11.

-سياسة السوق المفتوحة : تعتبر السوق المفتوحة إحدى الوسائل التقليدية التي إتبعها البنك المركزي للتأثير على حجم وكمية النقود. ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفا في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، وعادة ما يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائها¹.

4-1-2 الأدوات المباشرة: هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها التحكم المباشر في حجم التمويل الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه، و التأثير على حجم التمويل الموجه لكل قطاع . ومن أهم صور الأدوات المباشرة ما يلي:

-**تأطير التمويل:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية- بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة؛²

-**تحديد هوامش الضمان:** يقصد بهامش الضمان تحديد النسبة الواجبة بين قيمة القرض وقيمة الضمان مع تحديد نوعه وآجال الإستحقاق... الخ؛²

-**التأثير و الإقناع الأدبي:** إستعمال هذه الأداة يتميز بمرونته الكبيرة لأن وضعها حيز التنفيذ لا يستلزم إطارا قانونيا³ . ومضمونه حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية.

-**قيام البنك المركزي بمباشرة بعض الأنشطة المصرفية:** فقد يقوم بتقديم بعض الخدمات المصرفية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية. وبذلك تكون البنوك المركزية بمثابة منافس للبنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو إستثنائية.

-**النسبة الدنيا للسيولة:** وفقا لهذه الأداة يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم.

-**الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة مما يدفع المستوردين إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الإقتصاد؛⁴

4-2 محددات تمويل الإستثمار الداخلية:

تقوم البنوك التجارية بتحديد ضوابط منح التمويل والتي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الإئتمان إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية التمويلية.

هذا وتمر خطوات عملية منح التمويل بثلاثة مراحل:

-المرحلة الأولى: وترتبط بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية المحضة.

-المرحلة الثانية: تتعلق بتحليل وضعية المقترض المالية والاقتصادية و كذا النشاط أو المنتج أو الخدمة المراد تمويلها.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إتخاذ القرار والمتابعة .

4-2-1 مرحلة تكوين الملف المرحلة الإدارية : وهي المرحلة التي يتم فيها جمع معلومات خاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المراد تقديمه ودراسته ومنحه . ويعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشرا لبداية حياة التسهيل التمويلي.

¹ منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية، المركز العربي الحديث ، الإسكندرية 1996، ص411 .

² محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص440 .

³ عبد الجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ، 2008 ، ص81

⁴ عبد الجيد قدي، مرجع سابق، ص82.

-الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها ومدى قانونية الأطراف المخول لهم التعاقد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك، وكذا التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.

-استعلامات عن العميل: هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة، و من أهم هذه المصادر ما يلي:

-مصادر داخل البنك: وتخص هذه المصادر العملاء السابق التعامل معهم سواء لازالوا يتعاملون مع البنك أم سبق لهم التعامل لفترة.

-مصادر يتقدم بها العميل: أي مناقشة العميل عند مقابلته بمناسبة تقديمه طلب الحصول على قرض.

-مصادر خارجية: يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في الحصول عن معلومات تخص طالب التمويل من مصادر خارجية وتتمثل هذه المصادر في:(البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، رجال الأعمال وباقي المتعاملين، الهيئات المتخصصة في تجميع المعلومات عن المشروعات)؛

-زيارة مركز العميل: أي زيارة موقع نشاط العميل.

4-2-2-مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية للمشروع: في هذه المرحلة تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية والتقنية

للملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل¹.

4-2-3-مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة:

-اتخاذ القرار: بعد ما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض والمتعلقة بتحليل الوضعية المالية لطالب التمويل يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض أو رفضه، أو طلب الحصول على معلومات إضافية.

- متابعة القرض: يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لمتابعة التمويل في²:

- الإطمئنان على تنفيذ شروط منح القروض المصرح بها للعملاء و مدى إنتظام المقترض في سداد القرض .

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك من الضياع في الوقت المناسب في حالة تعرض المقترضين إلى عقبات قد تؤدي إلى تدبب سير نشاطهم.

-تقديم يد المساعدة للعملاء لتخطي المشاكل التي قد تعترضهم، تفاديا للخسائر التي قد تلحق بالبنك إذا تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم.

¹ بوعتوس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة 2004، ص41 .

² عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط 4 عمان، 2008 ، ص248 .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

لقد تم تناول موضوع تمويل الإستثمار من قبل العديد من الباحثين من خلال جوانب مختلفة ، وهذا نظرا لأهميته في اتخاذ القرارات . وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث تم تناول الموضوع في الرسائل والأطروحات التالية:

1-دراسة بركة أحلام، مذكرة ماستر بعنوان: فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة تقرت - ، ورقلة ، 2014.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهم الاسس التي يعمل بها البنك المدروس وكذا كيفية سير عملية الإقراض وسلط الضوء على عينة ملف قرض، إضافة إلى ذلك درست مدى فعالية القروض الموجهة لتمويل المشاريع الإستثمارية و عملية سير هذه القروض داخل البنك.

وإنتهت هذه الدراسة إلى ان البنك يساهم في تطوير المجتمع وذلك بتمويله للمشاريع الإستثمارية المتنوعة وإستمرارها و أن البنك لا يمارس البيروقراطية في منح القروض.

2- دراسة سخري كمال، مذكرة ماستر بعنوان : دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة الوادي العثمانية، ورقلة، 2013 .

باعتبار البنوك هي الملاذ الأخير للتمويل في ظل انتقاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة لكن دورها يبقى مرهون بالدور الذي تلعبه البنوك، وهذا من خلال حل إشكال دور البنوك التجارية ووكالات الدعم التي أسند في تمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث هدفت الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي توفرها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تمويل المشاريع الإستثمارية يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية.

كما توصل إلى أن تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا ما يؤكد بان التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

3- دراسة كاولة ؛ مذكرة ماستر ، بعنوان معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية، حالة البنك الوطني الجزائري ورقلة، (2013/2012).

و تهدف هذه الدراسة إلى الأهمية التي تكتسبها المشاريع الاستثمارية و كذلك عملية تقديمها والدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و لهذا ركز الباحث على إيضاح الايطار النظري لعملية تقييم المشروعات الاستثمارية في ترشيد قرار المستثمر التعرف على مختلف التمويلات البنكية ، و لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

-تعتبر دراسة الجدوى المالية النقطة الحاسمة و الاخيرة في اتخاذ قرار الاستثماري للحكم على جدوى المشروع كونها تمكننا من الاختيار بين البدائل المتاحة من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة.

-ان المعايير المستخدمة في حالات التأكد اسهل من المعايير المستخدمة في حالات عدم التأكد سواء في الفهم أو التطبيق.

-تحضى دراسة الجدوى المالية و عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بلاهتمام المتزايد اذا ان المؤسسات الحكومية تشتترط ارفاق دراسة الجدوى لكل مشروع جديد لإجازة تأسيسه كذلك يهتم المستثمرين بنتائج الدراسات.

4- بور يدح صورية، مذكرة ماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية (2006/2005).

-تمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: ما هو دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة؟ وقد هدفت هذه الدراسة الى محاولة خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة. و خلصت نتائج هذه الدراسة الى ما يلي:

-مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فان تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية.

-في ظل العولمة المنافسة والبحث عن الاستخدامات الأكثر مردودية، فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع.

-في ظل المخاطر المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة، وفي مقابل صعوبة هذه الأخطار فان وكالة

البنك الوطني الجزائري أثبتت نجاحها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدى النسبة الممولة عن الحد الأقصى المنصوص عليه.

-قد يسعى البنك إلى قبول تمويل مشروع في الوقت الذي يكون صاحبه قد استفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الازدواجية فترة لاستكشافها من البنك.

-غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كبيرا وغياب مشاريع ذات مردودية وقابلة للتطور وتشجيع البنك على تمويلها.

-سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، في عدم تشدد البنك في دراسة حلقات هذه المشاريع وإسقاط دراسات دقيقة عليها.

5- دراسة جاسر محمد سعيد الخليل ، بعنوان : أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004 .

حاولت الدراسة التوصل لحل إشكالات محددة وأركان السياسة الائتمانية ودورها في إدارة المخاطر أضف إلى ذلك دراسة بالاستثمار الخاص في فلسطين. السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين ، كما سعت الدراسة الى غياب تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وأسلوب التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية.

خلصت الدراسة إلى توجيه الجهود نحو محفزات الطلب على الاستثمار مع التوصل الى ان دور السياسة الائتمانية مرهون بالضغوطات التي تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين كما توصل حسب تحليل الدراسة الى الدور السلبي له مما أثر على المسار الحي في تمويل وتحريك العملية الاستثمارية كون القطاع مثقل بالسيولة، بل اصبح وسيطا لتسرب المدخرات الوطنية إلى الخارج، في ظل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسات التمويل متوسطة وطويلة .

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال استعراضنا و تلخيص لبعض الدراسات السابقة فلقد توصلنا الى انه توجد هناك علاقة بموضوع الدراسة وهذا ما نسعى الوصول إليه من خلال ما قمنا به لطرح هذه الدراسات و فهمها، فهي تشكل لنا أساس للاستفادة أكثر و التوصل إلى نتائج البحث فالعلاقة تكمن في ان موضوعنا و الدراسات السابقة تحول كلها حول البنوك التجارية و الوظيفة التي تكتسبها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية .

كما لاحظت انه يوجد أوجه تشابه و اختلاف بين الدراسات، فهناك من اعتمد على التعميم في المشاريع الاستثمارية أي الدراسة بصفة عامة ما يموله البنك من مشاريع المتنوعة، فدراسة (السخري ، كاولة) تحذف الى هدف واحد وهو قدرة البنك على توفير الموارد المتاحة للمشاريع الاستثمارية و القيام بالإجراءات العملية المتبعة من طرف البنك، فأى موضوع قرض يجب ان يمر بمراحل الواجب على البنك إتباعها قبل اخذ القرار المناسب من اجل نجاعة المشاريع اذ انه يوجد اختلاف في دراسة لقد درست المشاريع السياحية التي تعتبر من المشاريع المتواجدة ضمن الاقتصاد الجزائري ، ومختلف المصادر التي تمول هذه المشاريع كما تقوم كافة البنوك التجارية بالوظيفة الأساسية الا وهي الوساطة المالية ومنح القروض بصفة عامة و تمويل الإستثمار بصفة خاصة بالطرق المتلى و التي تحددها ضوابط خاصة تتحكم في العملية التمويلية للإستثمارات و هذا ما حاولت معالجته في الموضوع و علاقته بالدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم التطرق اليه في مباحث الفصل الاول و من مفاهيم و أساسيات مختلفة حول التمويل والإستثمار و كذلك التعرف على أهمية و وظائف البنك التجاري في منحه للقروض الإستثمارية ، فقد توصلت الى ان البنوك تلعب دورا أساسيا في الإقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الإستثمارية إذ انها تساهم وتساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسات و المنشآت المختلفة ، فهي تعمل على المساهمة و بشكل أكبر في تطوير المشاريع الإستثمارية و تنميتها و ذلك عن طريق تمويلها من اجل استمرارها و تحفيزها كما ان هذه المشاريع الإستثمارية القديمة او الجديدة تدفع بالاقتصاد للرقى على المستوى المحلي و العالمي .

وعليه عملية منح القروض من طرف البنك تعتبر من اخطر الوظائف التي يمارسها، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملك له بل هي في الغالب أموال المودعين لديها ،بالإضافة الى كون القروض أصبحت شيء ضروري لتنمية الاقتصاد من خلال تمويلها لمختلف المشاريع و لهذا يجب على كافة البنوك ان تقوم بكافة الاحتياطات اللازمة و الدراسات الملزمة المنصوص عليها في القانون حتى تسير كل العمليات بشكل أحسن و عدم الوقوع في الأخطاء ،من خلال هذا سوف نحاول دراسة حالة لبنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة في تمويله للمشاريع الإستثمارية .

الفصل الثاني

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة ظوابط تمويل الاستثمار في البنوك التجارية، من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل السابق و فهم بعض الدراسات السابقة نحاول مراجعة إحدى البنوك الجزائرية (البنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة) في تمويل المشاريع الاستثمارية ،حيث أن البنك الجزائر الخارجي يعد من أهم المؤسسات المالية في الجزائر، نظرا لتغطيته للكثير من العمليات الداخلية و الخارجية و لهذا سنحاول اخذ بعض المعلومات و المعطيات التي تهم دراساتنا من البنك و المراد دراستها استنادا إلى قواعد و إجراءات منهجية، قصد الوصول إلى معرفة مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية والوصول الى النتائج المرجوة و تفسيرها و تحليلها و هذا من خلال التفصيل التالي:

المبحث الاول: الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

المطلب الاول: بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي (وكالة ورقلة)

المطلب الثاني: الادوات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج و تحليلها

المطلب الاول: محددات البنك في تمويل الاستثمار (مثال ملف قرض)

المطلب الثاني: عرض وتفريغ نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات و مصداقيتها من حيث جمعها و دراستها و تحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية ومن خلالها يتسنى للباحث اثبات أو نفي فرضياته:

المطلب الأول: بطاقة فنية حول بنك الخارجي الجزائري

الفرع الأول: نشأة البنك و مهامه:

1-1 نشأة البنك: تأسس في الفاتح من أكتوبر عام 1967 بموجب الأمر 67-204 المؤرخ في 1967/10/01 وهو شركة وطنية خاضعة لقانون الدولة الجزائرية، وهو بنك إيداع أنشئ لمدة محددة ولا يتم حله إلا بمقتضى نص تشريعي ويقدر رأس ماله الحالي ب100.000.000.000 دج.

وقد ترسخت عملياته منذ سنة 1970 والذي يضم حسابات الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر مثل شركة سونطراك ، نفطال، الشركة الوطنية للحديد والصلب، النقل البحري وبالتالي فهو مكلف بتقديم كل الخدمات الخاصة بها.

وفي 1988/01/12 تحول بنك الجزائر الخارجي إلى شركة ذات أسهم (شركة مساهمة) تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وأصبح البنك يسير حسب نظام الإقتصاد الحر، ويساهم بنك الجزائر الخارجي في رأس مال عدة بنوك أجنبية منها: البنك الدولي العربي.

البنك العربي للإستثمار و التجارة.

البنك الدولي عبر القارات.

إتحاد البنوك العربية في فرنسا ولندن.

1-2 مهام البنك: الوكالة تقوم بعدة مهام مهما كان شكلها و التي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات الجزائرية أو أجنبية كما يلي:

-تسعى الى تحقيق أهداف و تطوير الأعمال الخاصة

-استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف و التحصيل.

-استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.

-يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسيقات بدون ضمانات و ذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة -توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

-يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاككتاب الخضم ، شراء الأوراق التجارية.

-يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك لأخرى.

-التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ،استقبال وديعة مبالغ السندات و أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفحة ،سند لأمر ،الشيك و وثائق التجارة الخارجية الأخرى.

-إكتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة والمتعاملين.

-العمل لصالحه او لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،و القيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر والخارج بأي شكل من الأشكال.

المطلب الثاني: الأدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة ركنا هاما في عملية التصميم المنهجي

للبحث و على الباحث أن يتأكد ان الأدوات المنهجية التي اختارها تمكنه بالفعل من الحصول على البيانات المطلوبة و لجمع البيانات الميدانية و الوصول الى النتائج و تحليل أسباب الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها و هذا لتعميمها و ذلك حسب الفرضيات التي اقترحتها من أجل نفيها او اثباتها ، ذلك من خلال تحديد الأدوات و التي هي مجتمع الدراسة و العينة المدروسة و كذا الملاحظة و المقابلة.

2-1 الطريقة المتبعة في الدراسة:

الأدوات المستخدمة في الدراسة: لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة و هذا من خلال بقائنا المدة المعينة و الخبرة التي أخذناها من البنك و من الموظفين و المشاهدات و الملاحظات .

1-الملاحظة:وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلال الزيارات الاستطلاعية المتكررة في البنك بالعين الجردة.

وكذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف الدراسات و ايطار من الموظفين فالملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة و مراقبة تهدف الى اكتشاف و اكتساب معارف جديدة حيث توصلت الى بعض الملاحظات :

-اليوم الخاص بالمقابلات لدراسة الملفات هو يوم الخميس.

-وجود ثقة بين الموظفين وتفاهم.

-عدم وجود لوح الكترونية.

-اما فيما يخص تقديم التمويل و دراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آ خر حسب طبيعة و انفعال العميل.

-علاقة العمال بعضهم البعض.

2-المقابلة: عبارة عن مجموعة من الأسئلة تعد من اجل ان تطرح على إحدى المتخصصين في مجال معين قصد التعرف على

3-التحليل المالي: للتحقق من صحة المعلومات المقدمة والفصل في قرار التمويل.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

ان هذا المطلب يحتوي على اهم ما تمتاز به الدراسة ،فبعد كل التعريفات و التمهيدات التي سبق ذكرها من بداية

الفصل الاول و الفصل الثاني سوف نتطرق من خلالها في هذا المطلب الى اهم ما عرض و تحليل اهم النتائج:

المطلب الأول: منح تمويل الإستثمار في البنك

يمنح البنك قروض لكل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها في حالة وقوعها في عجز أو إحتياج إلى الأموال ، ولضمان

نجاح عملية القرض و إسترجاعه وجب على البنك و ضع شروط و سياسات محكمة لمنح القروض و تتمثل في كيفية

حصوله على المعلومات و كيفية جمعها و تحليلها لإتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.

الشروط الواجب توفرها في المقترض

السمعة الجيدة و الأهلية ، يجب أن يكون محل ثقة و خال من السوابق العدلية ، كما يهتم البنك إذا كان الزبون قاصر

أم لا.

أن يكون النشاط الممول إقتصادي أي يساهم في التنمية الإقتصادية .

أن يكون النشاط الممول موافقا لعادات وتقاليد المجتمع، مدى فعالية النشاط الإقتصادي ، حيث يخدم المجتمع من ناحية

البطالة و الإستهلاك .

الدراسة المالية ، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية و القوائم المالية.
الفرع الأول: مكونات ملف طلب قرض إستثماري .

1-1- طلب القرض

يكون مضمي من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة و يكون فيه نوع القرض و قيمة القرض المراد إقتراضه من البنك و كذلك الضمان الممنوح مثل : عتاد أو أراضي أو غيرها...

1-2 الوثائق القانونية و الإدارية.

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري .
- القانون الاساسي للشركة و التعديلات إن وجدت .
- تعديلات القانون الأساسي للشركة .
- نسخة مصادق عليها لصفحة ملكية أو عقد إيجار .
- إتفاقية الحساب الجاري .
- البطاقة الجبائية .
- محضر الجمعية العامة للشركاء .

1-3 الوثائق المحاسبية و المالية

- 3ميزانيات ختامية و جدول حساب النتائج .
- الميزانيات و جدول حساب النتائج التقديرية لمدة 05 سنوات .
- دراسة إقتصادية و تقنية للمشروع .
- فاتورة شكلية أو عقود تجارية لمعدات التحصيل .
- كل بيان يدل على المصاريف المنفعة في إطار المشروع .
- مخطط مالي تقديري .
- قياس الإستغلال المنتظر إنجازهم من طرف مكتب معتمد .

1-4 الوثائق الجبائية و الشبه جبائية

- وثيقة ضريبة جديدة على الأقل 03 اشهر .
- وثيقة شبه ضريبة جديدة على الاقل 03 اشهر .

الفرع الثاني: خطوات دراسة ملف قرض استثماري

2-1الدراسة المالية و الإقتصادية لملف قرض إستثماري

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية و المالية والإقتصادية و القانونية و في هذا البحث سأتطرق باختصار للدراسة الإقتصادية و للجانب المالي من الدراسات حيث أن البنك يعمل على تقييم المشروع عن طريق التحليل المالي بواسطة التوازنات و النسب المالية و إستعمال مؤشرات تقييم المشاريع الإستثمارية.

وفي حالتنا سنقوم بدراسة المشروع التالي:

- تقديم المؤسسة او المستثمر

الإسم:

الطبيعة القانونية:

راس المال الاجتماعي :

تاريخ انشاء الشركة :

رقم السجل التجاري :

عقد التامين من المخاطر.:

النشاط :

المقر:

الشركاء :

- تقديم المشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في شراء معدات نقل حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ، هذا المشروع يتطلب شراء:

04 حافلات من نوع Mercedes benz ذات 50 مقعد و 05 حافلات من نفس النوع ذات 18 مقعد.

يوفر المشروع 24 منصب شغل محتمل .

التكلفة الإجمالية لهذا المشروع تقدر ب 92000000.00 : دج .

هناك أربعة ايداعات خلال السنة المتعلقة بالقرض .

إضافتا إلى طلب القرض قامت المؤسسة بتقديم ضمانات للبنك :

- رهن .

- سند لأمر .

- ضمانات بنكية .

2-1-1 التحليل المالي للمؤسسة و المشروع:

أولا- دراسة الميزانية المالية:

-إنجاز الميزانية المالية للسنوات الأربعة : 2009- 2010- 2011- 2012.

أ- جانب الأصول:

الجدول رقم 1: الميزانية المالية للسنوات 2009/2010/2011/2012.¹

2012	2011	2010	2009	
الصافي	الصافي	الصافي	الصافي	
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الغير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق بين الإقتناء
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيات معنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيات عينية

¹ وثائق من البنك، الملاحق (1)، (2)، (3).

448220.00	448220.00	448220.00	448220.00	اراضي
0.00	0.00	0.00	0.00	مباني
136824293.00	56375555.00	7899241.00	10033160.00	تثبيتات عينية اخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح إمتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات يجرى إمتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
0.00	0.00	0.00	0.00	مساهمات اخرى و حسابات دائنة
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
0.00	6616995.00	9328894.00	14498784.00	قروض وأصول مالية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة على الأصل
137272513.00	63440770.00	17676355.00	24980164.00	مجموع الاصول الغير جارية
			0.00	أصول جارية
1710326.00	0.00	0.00	0.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			0.00	حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة
23552313.10	23383337.00	35679843.28	25713937.71	الزبائن
1365961.00	15000.00	0.00	15469666.00	المدينون الآخرون
1518600.00	37809373.00	30516770.00	50791140.00	الضرائب وما شابهها
5624445.00	25857.00		0.00	حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة
			0.00	الموجودات وما شابهها
			0.00	الأموال الموضفة و الأصول المالية الاخرى
17728628.00	7199187.00	14494772.00	14775208.00	الخزينة
51500273.10	68432754.00	80691385.28	106749951.71	مجموع الأصول الجارية
188772786.10	131873524.00	98367740.28	131730115.71	المجموع العام للاصول

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع.

ب- جانب الخصوم:

الجدول رقم 2: الميزانية المالية للسنوات: 2012/2011/2010/2009.¹

2012	2011	2010	2009	الخصوم
				رؤوس الاموال الخاصة
52000000.00	52000000.00	52000000.00	35000000.00	رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	0.00	0.00	رأس مال غير مستعان به
9623677.00	9623677.00	9623677.00	3500000.00	علاوات وإحتياطات
0.00	0.00	0.00	0.00	فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق المعادلة
8677609.70	9040968.00	9613019.70	7343318.00	نتيجة الصافية
7478759.00	1762281.00	0.00	22691153.00	رؤوس اموال اخرى/ترحيل من جديد
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة الشركة المدجة
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة ذوي الاقلية
77780045.70	72426926.00	71236696.70	685347410.00	المجموع 1
				الخصوم الغير جارية
89728578.00	17120642.00	0.00	0.00	قروض وديون مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة
0.00	0.00	0.00	0.00	ديون اخرى غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
89728578.00	17120642.00	0.00	0.00	مجموع الخصوم الغير جارية
				الخصوم الجارية
14037156.00	37709707.00	20644924.00	40593763.00	مورد وحسابات ملحقه
1027110.40	575892.00	1861915.58	16298993.71	ضرائب
6199896.00	4040357.00	4624204.00	6302888.00	ديون اخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	خزينة سلبية
21264162.40	42325956.00	27131043.58	63195644.71	مجموع الخصوم الجارية
188772786.10	131873524.00	98367740.28	131730115.71	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع.

ثانيا -إنجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة 2009، 2010، 2011، 2012.

أ-إنجاز الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة

1-جانبا الأصول:

الجدول رقم 3: الميزانية المختصرة للأصول.

¹وثائق ممنوحة من البنك، (4)،(5)،(6).

%	2012	%	2011	%	2010	%	2009	الأصول
73	137272513.00	48	63440770.00	19	17676355.0	18	24980164.00	الأصول الثابتة
03	1710326.00	-	-	-	-	-	-	قيم الإستغلال
62	32061319.10	89	61233567.00	86	66196613.2 8	82	91974743.71	قيم ق لتحقيق
34	17728628.00	11	7199187.00	14	14494772.0 0	17	14775208.00	القيم الجاهزة
27	51500273.10	51	68432754.00	81	80691385.2 8	82	106749951.71	الأصول المتداولة

المصدر من إعداد الطالب بناء على ميزانية المشروع.

2. جانب الخصوم:

الجدول رقم 4: الميزانية المختصرة للخصوم.

%	2012	%	2011	%	2010	%	2009	الخصوم
88%	167508623.7	67%	89547568.00	73%	71236696.70	52%	68534471.00	الأموال الدائمة
42%	77780045.7	54%	72426926.00	73%	71236696.70	52%	68534471.00	الاموال الخاصة
47%	89728578.00	13%	17120642.00	-	-	-	-	د،ط،أ
11%	21264162.40	32%	42325956.00	27%	27131043.58	47%	63195644.71	د،ق،أ
100%	188772786.10	100%	195259482.00	100%	98367740.28	100%	131730115.71	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع.

ب- تحليل هيكل الجدول المالي المختصر.

1- على مستوى الأصول:

- نلاحظ في السنتين (2009 2010) أن نسبة الأصول قد بلغت قرابة 20 % في حين تضاعفت هذه النسبة إلى النصف سنة (2011) ثم قاربت 75 % في سنة 2012 و هذا راجع للإرتفاع في الأصول العينية الأخرى.
- قيم الاستغلال : نلاحظ من خلال الجدول إنعدام في قيم الإستغلال للسنوات (2009 2010 2011) ، بإعتبارها مؤسسة خدمات فيقع على الميزانية عدم وجود أي ، مؤشرفي ، في حين نرى ظهور نسبة 3 % في السنة 2012 وهي نسبة ضعيفة جدا و هذا راجع لنسبة مخزونات و منتجات قيد التنفيذ.
- القيم القابلة للتحقيق : نلاحظ من خلال الجدول أن القيم القابلة للتحقق في إرتفاع في السنوات الثلاث الأولى في حين شاهدت السنة الأخيرة محل الدراسة إنخفاض و هذا راجع إلى قيم الأصول المتداولة .

- القيم الجاهزة : نلاحظ أن مستوى القيم الجاهزة تتقارب ما بين السنوات الثلاث (2009،2010،2011) وهذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة لإجمالي الأصول. وهذا ما يسمح لنا بالقول أن التحسن والانتعاش في القيم الجاهزة بنسب إضافية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المبيعات ، كما نلاحظ إنخفاض في نسبة القيم الجاهزة و التي سجلت بنسبة % 27 بالنسبة لسنة(2012) .

2- على مستوى الخصوم:

الأموال الدائمة : نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في الأموال الدائمة للسنوات الأربعة محل الدراسة و هذا راجع لتذبذب مستوى التمويلات و الإعتمادات على الديون الطويلة الأجل في السنوات الأخيرة.

- الديون القصيرة الأجل : نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الديون القصيرة الأجل في تذبذب في السنوات الأربعة محل الدراسة و هذا راجع لحسابات الموردين.

ثالثا - التوازنات المالية:

- رأس المال العامل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- إحتياجات رأس المال:

إحتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)- (ديون قصيرة الأجل - خزينة سالبة)

- الخزينة:

الخبزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العام

الجدول رقم5: التوازنات المالية للسنوات: 2012/2011/2010/2009.

البيانات / السنوات	2009	2010	2011	2012
رأس المال العامل	43554307.00	53560341.7	26106798.00	30236110.7
إحتياجات رأس المال العامل	28778099.00	39065569.7	18907611.00	12507482.70
الخبزينة	14776208.00	14494772.00	7199187.00	17728628.00

المصدر: من إعداد الطالب.

التحليل المالي بالتوازنات المالية:

-أولا FR: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب $fr > 0$ خلال السنوات الأربعة ، هذا يعني أنها تمكنت من تغطية و القرض البنكي الممنوح ، أي أنه يوجد فائض في السيولة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

-ثانيا BFR : نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل للسنوات الاربعة 2009،2010،2011،2012 سجلت قيم موجبة و هذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج لزيادة راس المال العامل لديها، بل لها كافي لتمويل الإحتياج في راس المال العامل للإستغلال، لهذا حققت المؤسسة فائض في خزنتها في السنوات الأربعة.

-ثالثا TR: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الأربعة وهي في تزايد من سنة لآخرى لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية ليست مقبولة لأنها تعبر عن إفراط في الحذر فرغم المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة، وبالتالي هناك سوء في تسير الخزينة.

رابعا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

أ- نسب هيكلية الأصول:

الجدول رقم 6:نسب هيكلية الأصول.

البيان	السنوات	2009	2010	2011	2012
نسبة الأصول الثابتة =الأصول الثابتة/مج الأصول		0.18	0.18	0.48	0.73
نسبة الأصول المتداولة =الاصول المتداولة/مج الأصول		0.81	0.82	0.52	0.27
نسبة قيم الإستغلال =قيم الإستغلال/مج الأصول		-	-	-	0.009
نسبة =القيم الجاهزة/مج الاصول القيم الجاهزة		0.11	0.15	0.054	0.09
نسبة القية قابلة لتحقيق =ق,ق,ق,ق/لتحقيق/مج الاصول		0.70	0.67	0.46	0.17

المصدر: من اعداد الطالب.

نلاحظ أن نسبة الأصول ترتفع من سنة إلى أخرى حيث كانت النسبة في السنتين 2009، 2010 تقدر ب 18 : % لتصل في سنة 2011 إلى 48% أخيرا في السنة 2012 لتصل إلى 73% وذلك راجع إلى كثرة نشاط المؤسسة كثرة الإستثمارات.

أما نسبة الأصول المتداولة فهي كنت مرتفعة حيث سجلت نسبة 81%، 82% خلال السنتين 2009،2010.

وانخفضت خلال السنتين (2012 2011) لتصل إلى 52 % ثم إلى 25 % عرفت نسبة قيم الاستغلال انعداما خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011 لترتفع إلى 0.009 % مقارنة بالسنوات السابقة ، مما يفسر انخفاض النشاط الاستغلال للمؤسسة في حين عرفت نسب القيم القابلة لتحقيق انخفاضا ملحوظا حيث سجلت خلال السنتين 2009 و 2010 نسبة 70 %، و 60 % و غما بالنسبة لسنتين 2011 و 2012 سجلت على التوالي نسبة 46% و 17% هذا ما يدل على فعالية المؤسسة في تحصيل حقوقها .

أما فيما يتعلق بنسب القيم الجاهزة فهي في إرتفاع مستمر في السنتين 2009،2010،2011 حيث سجلت على التوالي 11%،15%،54%،9% سنة 2012 مما يدل على نقصان توفر المؤسسة على سيولة معتبرة. من خلال دراستنا لنسب هيكلية الأصول نلاحظ أن هناك اختلال في هيكلية الأصول حيث أن نسبة الأصول المتداولة تفوق بكثير نسبة الأصول الثابتة ، وهذا ما يدل على قلة نشاط المؤسسة رغم توفرها على الموارد الكافية لتمويل دورة استغلالها و دورة إنتاجها.

ب -نسب هيكلية الخصوم:

الجدول رقم 7: نسب هيكلية الخصوم.

2012	2011	2010	2009	البيان
0.89	0.68	0.72	0.52	نسب الأموال الدائمة = الأموال الدائمة/ مج الخصوم
0.41	0.55	0.72	0.52	نسب الأموال الخاصة = الأموال الخاصة/مج الخصوم
0.48	0.13	-	-	نسب الديون الطويلة الأجل = د،ط،الأجل/مج الخصوم
0.11	0.32	0.28	0.48	نسب الديون القصيرة الاجل=د،ق،الأجل/مج الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق الإدارية.

نلاحظ ان متوسط نسبة الأموال الدائمة في حدود 52%،72%،68%،89% من إجمالي الخصوم للسنوات الاربعة هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الاموال الدائمة بنسبة كبيرة في تمويل أصولها.

الاموال الخاصة هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة من مجموع الخصوم حيث سجلت 52% سنة 2009، 72% سنة 2010، و55% سنة 2011،41% سنة 2012 وهذا راجع لإعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة تدعيما لإستقلالها المالي.

أما بالنسبة للديون الطويلة الأجل فهي منعدمة في السنتين 2009 و2010 وهذا راجع لكون المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة ، أما بالنسبة للسنتين 2011 و2012 فقد سجلت على التوالي إرتفاعا بنسبة 13%،48% وهذا يعني أن المؤسسة قد لجأت إلى الديون الطويلة الأجل .

أما نسبة الديون القصيرة فهي في حدود 48%،28%،32% بالنسبة للسنوات 2009،2010،2011 وهذا يوضح إعتماد المؤسسة على هذا النوع من الديون في تمويل جزء من أصولها المتداولة لتوفرها على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أما بالنسبة لسنة 2012 سجلت النتيجة إنخفاض بنسبة 11% .

خامسا :النسب العامة:

الجدول رقم 8:النسب العامة للسنوات :2012/2011/2010/2009.

2012	2011	2010	2009	البيان
------	------	------	------	--------

1.22	1,41	4.03	2.74	نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.57	1,14	4.03	2.74	نسب التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
1.24	1.07	0.65	0.40	نسب الإستقلالية المالية = الأصول الثابتة / مج الديون
3.25	1.30	0.88	0.64	نسب تمويل الأصول المتداولة = الأموال الدائمة/الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الأربعة و هذا معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفرها على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله في تغطية جزء من الأصول المتداولة. نسبة التمويل الذاتي هي الأخر أكبر من الواحد خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها و هذا للمحافظة على استقلاليتها المالية، ماعدا بالنسبة لسنة 2012 فقد سجلت انخفاض بنسبة 57% فهو العكس. نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد في السنتين 2011 و 2012 أي أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون، فالشركة لا تعاني صعوبات في تسديد ديونها (المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها)، ماعدا في السنتين 2009 و 2010 فقد حققت انخفاض.

ب- حساب نسب السيولة:

الجدول رقم 9: نسب السيولة للسنوات: 2012/2011/2010/2009.

2012	2011	2010	2009	البيان
2.42	1.61	2.97	1.68	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
1.51	1.44	2.44	1.45	نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب.

نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مرحة و قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

نسب السيولة الحالية عرفت ارتفاعا و هي نسب أكبر من الواحد وهذا يعني زيادة حجم الأموال المجمدة في خزانة المؤسسة.

ج- حساب نسب المردودية:

الجدول رقم 10 :نسب المردودية لسنوات:2012/2011/2010/2009.

البيان	السنوات	2009	2010	2011	2012
نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية/مج الأصول 100*		5.57%	9.77%	6.85%	4.60%
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة*100		10.71%	13.49%	12.48%	11.15%

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية منخفضة تراوحت ما بين 4.60% و9.77% خلال السنوات الأربعة كما تراوحت ما بين وهذا راجع لقلة إستثمارات المؤسسة.

أما با نسبة للمردودية المالية لاحضنا بأن النسب متقاربة في السنوات الأربعة كما تراوحت ما بين 10.47% و13.49% حيث أن كلما ازدادت الأموال الخاصة للمؤسسة و بالتالي ازدادت الثقة فيها ثقة المتعاملين معها.

د- حساب التدفقات الصافية:

الجدول رقم 11:التدفقات النقدية الصافية للسنوات:2012/2011/2010/2009.

السنوات	النتيجة	الإهلاك	التدفقات النقدية	التدفقات المتراكمة
2009	7343318.00	173806.00	75171246.00	75171246.00
2010	9613019.70	2177369.00	11790388.70	86961634.70
2011	9040968.00	14839865.00	23880833.00	35671221.70
2012	8677609.70	12451261.00	21128870.70	45009703.70

المصدر: من إعداد الطالب.

سادسا: المؤشرات المستعملة لتقييم المشروع الإستثماري:

أولاً- فترة الإسترداد DR:

فترة الإسترداد = قيمة الإستثمارات المبدئية / متوسط صافي التدفق النقدي السنوي

أن التدفقات النقدية غير ثابتة فإنه يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطيتها لقيمة الإستثمارات المبدئية، يتم إستعمال الطريقة الثلاثية لتحديد مدة الإسترجاع.

$$12 \leftarrow 20629161.43$$

$$X \leftarrow 9714107.03$$

$$\text{ومنه : } 20629161.43/12*9714107.03=X$$

$$5.65 = X$$

معنى ذلك أن فترة الإسترداد تقدر ب: سنتين وستة أشهر و5 أيام.

التعليق: بحسب هذا المعيار فإن البنك سيعمل على تمويل هذا المشروع، وذلك لأن فترة إسترجاعه للأموال ستكون قصيرة جدا.

ثانيا- معيار القيمة الحالية الصافية VAN:

$$VAN = \frac{\sum C Ft}{(1+k)} - i_0$$

$$VAN = \frac{75171246}{(1+0.05)^1} + \frac{11790388.7}{(1+0.05)^2} + \frac{23880833}{(1+0.05)^3} + \frac{21128870.7}{(1+0.05)^4} - 9200000$$

$$= 28297828.61$$

التعليق: بما أن القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني أن المشروع ذو مردودية إيجابية وعليه يمكن للبنك قبول تمويله.

-قرار البنك :

إذا نظر البنك للمؤشرات فإنه سيقبل تمويل المشروع ، وذلك لأن فترة الإسترداد قصيرة و مناسبة ، كما أن القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر وبالتالي فهي أيضا ملائمة.

خلاصة الفصل :

تضمن هذا الفصل أهم الضوابط الحاكمة لعملية تمويل الإستثمار في البنوك التجارية وهي الضوابط الداخلية حيث يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع إستثماري بدراسة شاملة و عميقة للوضعية المالية للمستثمر لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في أجال إستحقاقها، ومن خلال دراستنا المالية في هذا الفصل وجدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعد على أخذ القرار النهائي.

بعد هذه الدراسة التطبيقية التحليلية يقوم المكلف بالدراسات، بطرح الملف على اللجنة الجهوية للقرض وهذا للفصل فيه، إذا كانت جميع المؤشرات المالية موجبة وكذا القيمة الصافية الحالية كانت أيضا موجبة، فكان قرار اللجنة منح القرض يتضمنه سنة خالية الدفع، بمعدل فائدة، وهذا المبلغ يمثل نسبة 70% من مبلغ الاستثمار الكلي حسب تعليمات ونسبة الاخرى تكون المساهمة الذاتية من تكلفة المشروع .

وبالرغم من أن منح التمويلات الإستثمارية هي عملية اساسية لنشاطات البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي أن ليس كل طلب تمويل إستثماري يلاقي القبول .

كما أنه حتى بعد هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فإنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم التسديد لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه لهذا فإن البنوك تفرض ضمانات سواء كانت حقيقية أو شخصية و الاعتماد على دراسة مالية معمقة ، إلا أن هذا لا يكفي فعليها متابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على حقوقها.

كما تضمن أهم الإجراءات التي يتبعها البنك التجاري لاتخاذ القرار التمويلي من خلال تناولنا لمختلف مراحل العملية التمويلية وعرفنا أن البنك قد يقرر في أي لحظة من هذه المراحل رفض طلب القرض أو التوقف عن استمرار تمويله، وخلصنا إلى أن هذه الإجراءات قد تكون سبب في الحد من حرية البنك التجاري في التوسع في منح التمويلات الإستثمارية.

الخلافة العلمية

□

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من التعرف على ماهية البنوك التجارية والتي هي مؤسسات مالية تتعامل بوسائل الإئتمان المختلفة كما تؤدي دور الوساطة بين المقترضين و المقرضين بهدف تحقيق الربح ، وكذلك على ماهية التمويل و الإستثمار والعلاقة التي تحكم هذه الأطراف الثلاثة .

كما أن البنوك التجارية دورا هاما في عمليات تمويل الإستثمار من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق منح القروض، كما يبدو أن طموحات التنمية الإقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحداث الجهاز البنكي وبلوغ ذلك فإن البنك المركزي يلعب دورا بارزا في تدفقات التمويل وذلك لتأثير تلك السياسة على مجمل النشاطات الإقتصادية، كما يجب على البنوك التجارية أن تأخذ كل الإحتياجات اللازمة من أجل الأداء الأمثل لهذه الوظيفة .

وفي هذا المثال إقتصرت دراستنا على التطرق لمختلف ظوابط ومحددات تمويل الإستثمار في البنوك التجارية ولإعطاء الطابع الواقعي أسقطنا دراستنا على بنك الجزائر الخارجي .

سمحت لنا الدراسة النظرية بالحكم على محدودية حرية البنوك التجارية التوسع في منح التمويلات والتي مردها الظوابط الخارجية و المتمثلة في مراقبة البنك المركزي ، وإلى ظوابط داخلية المتمثلة في الإجراءات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل دراسة طلب القرض الإستثماري.

وقد حاولنا في موضوعنا التعلق بمحددات تمويل الإستثمار وإبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية والمتوقف على الدراسة الموضوعية و الفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بالمشروع فيقوم بدراسة ملف طلب التمويل على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لجل الحالات فأى ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل التي تسمح بتقدير الوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة .

أما الجانب التطبيقي فقد تمكنا من التعرف على مختلف المحددات الحاكمة لعملية التمويل في بنك الجزائر الخارجي، ومكنا أيضا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة القرض الإستثماري بالبنك محل الدراسة وذلك لإتخاذ القرار السليم و تجنب البنك مخاطر عدم التسديد.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الأتية :

تساعد البنوك التجارية عل تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسات والمنشآت المختلفة، فهي تعمل على المساهمة وبشكل اكبر في تطوير المشاريع.

يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع إستثماري بدراسة شاملة و عميقة للوضعية المالية للمستثمر لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في أجل إستحقاقها.

إن عملية منح القروض من طرف البنك تعتبر من اخطر الوظائف التي يمارسها،كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا بل هي في الغالب أموالا لمودعين لديه.

البنوك تلعب دورا أساسيا في الإقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الإستثمارية كما أنه حتى بعد هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فإنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم التسديد.

يمكن الإشارة إلى النفاص التي تواجهها البنوك في منح التمويلات والتي لها أثار سلبية على البنوك التجارية.
الإقتراحات:

تطوير العلاقة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجل تبادل الخبرات والكفاءات.
على البنك أن يولي إهتمام أكبر لتمويل المشاريع المنتجة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للوطن.
نظرا لأهمية و إتساع موضوع منح التمويلات الإستثمارية فإنه منغير الممكن الإحاطة بكل جوانبه ،
ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته لأنه
توجد عدة نقاط لم نتطرق لها والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الإعتبار في الأبحاث اللاحقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- 1- بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2000 .
 - 2- حنفي عبد الغفار، ابو قحف عبد السلام، **إدارة البنوك و تطبيقاتها**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000..
 - 3- لطرش الطاهر، **تقنيات النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
 - 4- منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1999.
 - 5- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن. 1990.
 - 6- طه طارق، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
 - 7- فلاح حسين، عبد الرحمن الدوري مؤيد، **إدارة البنوك**، (ط 5) دار وائل للنشر، الأردن، 2003 .
 - 8- أحمد بوراس، تمويل النشاط الاقتصادية، دار العلوم لنشر و التوزيع، 2008 .
 - 9- زياد رمضان، **الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل لنشر، عمان، الأردن 1998،
 - 10- محمد مطر، **إدارة الإستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.
 - 11- عبد الجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2013.
 - 12- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، ط 4 عمان، 2004.
- الرسائل الجامعية:
- 13- جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
 - 14- رابح الزيري، **تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998.
 - 15- بن قيراط عبد العزيز، و اخرون، **تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة، 2008 .
 - 16- بسمة العربي بوعمران، **آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011 / 2012 .

المقالات:

17-المادة 114 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية:/1990/10/09.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

18Gautier- françois, **analyse macro économique**, paris,1982.

19 **Nouveau dictionnaire économique et social**, édition: sociales paris,
1981.

20Abdellah, Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti edition,
imprimé en France, Paris, 1999.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 09961990103507271

Signature de l'entreprise

Activité PRESTATION DE SERVICES

Adresse

Exercice clos le 31/12/2010

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2010			2009
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Part d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	448 220		448 220	448 220
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	71 627 310	63 928 069	7 699 241	10 033 180
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 328 894		9 328 894	14 498 784
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	81 604 424	63 928 069	17 676 355	24 680 164
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	26 494 479		26 494 479	20 960 153
Autres débiteurs				15 169 668
Impôts et assimilés	30 516 770		30 516 770	50 791 140
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	14 494 772		14 494 772	14 775 208
TOTAL ACTIF COURANT	71 506 021	0	71 506 021	101 956 168
TOTAL GENERAL ACTIF	153 110 445	63 928 069	89 182 376	126 636 332

الملحق رقم (1): الميزانية المالية للأصول للسنوات (2009-2010)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 019916191011035017127

Designation de l'entreprise : [REDACTED]

Activité PRESTATION DE SERVICES

Adresse [REDACTED]

Exercice clos le 31/12/2011

SITUATION COMPTABLE

BILAN (ACTIF)

Série G. n°2 (2010)

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	448 220		448 220	448 220
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	135 143 489	78 767 934	56 375 555	7 899 241
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	6 616 994		6 616 994	9 328 094
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	142 208 704	78 767 934	63 440 770	17 676 355
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	23 383 337		23 383 337	20 494 479
Autres débiteurs	15 000		15 000	
Impôts et assimilés	37 809 373		37 809 373	30 516 770
Autres créances et emplois assimilés	25 857		25 857	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	7 199 187		7 199 187	14 494 772
TOTAL ACTIF COURANT	68 432 754	0	68 432 754	71 508 021
TOTAL GENERAL ACTIF	210 641 457	78 767 934	131 873 523	89 184 376

الملحق رقم (2): الميزانية المالية للأصول للسنة 2011

ACTIF

ACTIF	31/12/2012		
	Montant	Amor-Prov	Net
ACTIFS NON COURANTS			
acquisition-goodwill pos ou négatif			
isations incorporelles	0,00	0,00	0,00
isations corporelles			
is	448 220,00	0,00	448 220,00
is	0,00	0,00	0,00
mobilitisations corporelles	228 043 489,00	91 219 196,30	136 824 292,70
isations en concession			
isations encours			
is en équivalence			
articipations et créances rattachées			
itres immobilisés			
vits financiers non courants			
différés actif			
ACTIF NON COURANT	228 491 709,00	91 219 196,30	137 272 512,70
ACTIFS COURANTS			
encours	1 710 326,17	0,00	1 710 326,17
	18 275 046,03	0,00	18 275 046,03
ébiteurs	1 365 960,68		1 365 960,68
assimilés	1 518 600,12		1 518 600,12
éances et emplois assimilés	5 624 444,90		5 624 444,90
onts et autres actifs financiers courants			
vie	17 728 628,00	0,00	17 728 628,00
TOTAL ACTIF COURANT	46 223 005,90	0,00	46 223 005,90
TOTAL GENERAL ACTIF	274 714 714,90	91 219 196,30	183 495 518,60

الملحق رقم 3: الميزانية المالية للأصول للسنة 2012

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 099619010350727

Désignation de l'entreprise

Activité PRESTATION DE SERVICES

Adresse

Exercice clos le 31/12/2010

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2010	2009
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	32 000 000	35 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	9 623 677	3 500 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 738 281	3 280 255
Autres capitaux propres Report à nouveau		22 691 154
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	63 385 958	64 471 408
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	0	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	20 644 924	40 593 763
Impôts	527 291	15 608 273
Autres dettes	4 624 204	6 302 888
Trésorerie Passif		
TOTAL III	25 796 418	62 504 924
TOTAL PASSIF (I+II+III)	89 182 376	126 976 332

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 4: الميزانية المالية للخصوم للسنة (2010-2009)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099619010350727

Désignation de l'entreprise

Activité PRESTATION DE SERVICES

Adresse

Exercice clos le 31/12/2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2011	2010
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	52 000 000	52 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)	9 623 677	9 623 677
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	9 040 968	1 762 281
Autres capitaux propres I Report à nouveau	1 762 281	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	72 426 926	63 385 958
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	17 120 642	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	17 120 642	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	37 709 707	20 644 924
Impôts	575 892	527 291
Autres dettes	4 040 357	4 624 204
Trésorerie Passif		
TOTAL III	42 325 956	25 796 418
TOTAL PASSIF (I+II+III)	131 873 523	89 182 376

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 5: الميزانية المالية للخصوم للسنة 2011

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2012
CAPITAUX PROPRES :	
Capital émis	52 000 000
Capital non appelé	
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	
Ecart de réévaluation	
Ecart d'équivalence (1)	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 167 125
Autres capitaux propres / Report à nouveau	8 102 437
TOTAL I	64 269 561
PASSIFS NON-COURANTS :	
Emprunts et dettes financières	89 728 578
Impôts (différés et provisionnés)	
Autres dettes non courantes	
Provisions et produits constatés d'avance	
TOTAL II	89 728 578
PASSIFS COURANTS :	
Fournisseurs et comptes rattachés	14 037 156
Impôts	260 328
Autres dettes	15 199 896
Tresorerie Passif	
TOTAL III	29 497 380
TOTAL PASSIF (I+II+III)	183 495 519

الملحق رقم (6): الميزانية المالية للخصوم للسنة 2012

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. [0]9[9]6[1]9[0]1[0]3[5]0[7]2[7]

Designation de l'entreprise [REDACTED]
 Activité **PRESTATION DE SERVICES**
 Adresse [REDACTED]

Rubriques	2010		2009	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		107 288		
Autres charges opérationnelles	1 074 305		40 014	
Dotations aux amortissements	2 177 369		173 806	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	1 837 684	0	3 280 069
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier	0	0	0	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	1 837 684	0	3 280 069
Éléments extraordinaires (produits) (*)				166
Éléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	0	0	0	166
Impôts exigibles sur résultats	75 403			
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE LOEXERCICE	0	1 762 281	0	3 280 255

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

3

الملحق رقم (7): جدول حساب النتائج لسنة (2010-2009)

6. GARANTIES PROPOSEES / RECUS PAR LE CLIENT

Nature de la garantie	Valeur selon le client (KDA)	Valeur expertisée* (KDA)	Date de l'expertise	Document justifiant de la propriété du bien proposé en garantie	Validité du document et faisabilité de la garantie	Contraintes pouvant bloquer le recueil de la garantie (préciser la nature de l'éventuelle contrainte)
NEANT	/	/	/	/	/	/

* mentionner le nom de l'expert.

7. SITUATION DES GARANTIES ET CONDITIONS DETENUES

(En fonction des conditions exigées par le CCC / CE)

Nature	Exigé	Reçu	Renoncé	Obs.
Garanties Générales :				
- Convention de Compte Courant.	X	X		
- Convention de crédit à court terme.				
- Convention de Crédit à moyen terme /échancier de remboursement.				
- LCAC.				
- Engagement notarié d'hypothèque /d'augmentation de capital.				
- Engagement de régler l'échéance/ de non retrait des bénéfices.				
- DPAMR sur l'activité.				
- DPAMR sur le(s) bien(s) pris en hypothèque.				
- DPAMR sur la marchandise importée (durant le transport et pendant l'entreposage sous douanes).				
- Nantissement de marché.				
- Nantissement du fonds de commerce.				
Garanties Personnelles :				
- Billets à ordre.				
- Cauton bancaire.				
- Cauton solidaire et indivisible des associé ou de l'associé unique.				
- Cauton solidaire des tiers/ Personnel / Cauton Corporate.				
- Lettre de confort de la maison mère.				
Garanties Réelles :				
- Hypothèque 1er rang bien(s) immobilier(s) / rapport d'expertise.				
- Nantissement des équipements.				
Garanties Financières :				
- Nantissement de bons de caisse.				
- Nantissement DAT.				
- Nantissement bons de trésor/ actions/ obligations...etc.				
Autres Garanties :				

(NB : Ce Checklist doit être établi pour chaque client et actualisé au fur et à mesure des changements qui y interviennent. Des copies doivent être régulièrement transmises à la Direction du Crédit).

Commentaire et avis (remarques et informations jugées utiles) : /.

Nous soussignés, attestons que les informations et documents cités dans la présente fiche sont corrects et sincères.

Date : 24/10/2012

Délégué Juridique
D'Agence

Directeur Adjoint

Directeur d'Agence

الملحق رقم (8): وثيقة الضمانات

FICHE JURIDIQUE (Checklist)**1. IDENTIFICATION**

Nom ou Raison Sociale : **Personne Physique**
 Objet social : Entreprise de services restaurations et hôtelleries « CATERING » & approvisionnement
 Forme juridique : **ENTREPRISE INDIVIDUELLE**
 Adresse complète : CITE SI EL HOUAS IIMD W/OUARGLA
 Date d'établissement : 09/07/2003 « début d'activité »
 N° d'immatriculation :
 Registre de commerce : **0624557A03**
 Capital social :
 Groupe d'appartenance : /
 Inscription en bourse (cotation) : /

2. Documentation Générale :

Documents Administratifs et Juridiques	Exigé	Reçu	Renoncé	Obs.
- Registre de Commerce.	X	X		
- Statuts de création.				
- Statuts modificatifs.				
- PV de l'assemblée générale des associés.				
- Délibération des associés autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires (si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts).				
- Carte d'immatriculation fiscale.	X	X		
- Contrat d'exclusivité.				
- Mandatements et délégations de pouvoirs*.				
- Convention du compte courant*.	X	X		
- Autorisation de consultation de la Banque d'Algérie* (Centrale des risques).	X	X		
- Titre d'occupation des locaux abritant l'activité.				
* Vérification des signatures (VS) par l'agence.	X	X		

3. ASSOCIES / ACTIONNAIRES / CONSEIL D'ADMINISTRATION

Nom & Prénom	Nationalité	Date de naissance	Nombre de parts	Valeur DZD	Associé depuis	Fonction

4. GERANT / COGERANT ET LEURS POUVOIRS / DIRECTEUR(S) ET SES (LEURS) POUVOIRS
(En cas de pluralité, préciser si les signatures doivent être conjointes ou séparées en matière de pouvoir d'endettement).

Nom	Qualité (Gérant/ Cogérant/ DG/ DGA/PDG...)	Age	Pouvoirs	Observations
	Gérant propriétaire Mandataire	56 58	Montant : Illimité Mandat du (date) : / Donné par : / Autres : /	Propriétaire

5- Signataire(s) de la demande de crédit* :

Nom	Age	Pouvoirs	Observations
	56	Montant : Mandat du (date) : Donné par	Propriétaire

* En cas de pluralité, préciser si les signatures doivent être conjointes ou séparées en matière de pouvoir d'endettement.

Date : 24/10/2012



الملحق رقم(9): الوثائق القانونية المطلوبة من البنك

PLAN D'AMORTISSEMENT

Date: 11 Decembre 2012 a 15:21
 Agence: 00301 Agence Hassi Messaoud
 Devise: DZD DINAR ALGERIEN
 Numero de pret: 019938
 Type de pret: 306 CREDIT MLT AUTRES GARANTIES
 Client: 013073229619000
 Compte de remboursement: COMPTES COURANTS DINAR
 Montant du pret: 64.000.000,00
 Source de financement: Ressources Clientèles CT
 Type de plan: PROGRESSIF Taux ou montants Taxes Periode Terme Perception
 Echeance fin de mois: NON interet 5,000000 % 17,000000 % 3 Echu
 Nombre d'echeances: 12 COMM. GESTION 1,000000 % 17,000000 % Mise en place
 Gestion du differe: ECHEANCE 17,000000 %
 Nombre de jours reels: OUI 17,000000 %
 Pret indexe: OUI frais 17,000000 %
 Date de mise en place: 10/12/2012 Taxe/capital ..
 Date de 1ere echeance: 10/03/2014
 Date de derniere echeance ..: 10/12/2016
 Date limite d'utilisation ..: 10/03/2013

No	Date Echeance	Amortissement	interet	Taxe/interet	Montant echeance Reste du	Eto
1	10/03/2013	0,00	1.280.000,00	217.600,00	1.497.600,00 64.000.000,00	
2	10/06/2013	0,00	1.308.444,44	222.435,55	1.530.879,99 64.000.000,00	
3	10/09/2013	0,00	1.308.444,44	222.435,55	1.530.879,99 64.000.000,00	
4	10/12/2013	0,00	1.294.222,22	220.017,78	1.514.240,00 64.000.000,00	
5	10/03/2014	4.693.607,03	1.280.000,00	217.600,00	6.191.207,03 59.306.392,97	
6	10/06/2014	4.772.598,11	1.212.486,26	206.122,66	6.191.207,03 54.533.794,86	
7	10/09/2014	4.886.758,66	1.114.913,14	189.535,23	6.191.207,03 49.647.036,20	
8	10/12/2014	5.016.558,15	1.003.973,40	170.675,48	6.191.207,03 44.630.478,05	
9	10/03/2015	5.146.853,84	892.609,56	151.743,63	6.191.207,03 39.483.624,21	
10	10/06/2015	5.246.758,74	807.220,76	137.227,53	6.191.207,03 34.236.865,47	
11	10/09/2015	5.372.261,21	699.953,69	118.992,13	6.191.207,03 28.864.604,26	
12	10/12/2015	5.508.270,50	583.706,44	99.230,09	6.191.207,03 23.356.333,76	
13	10/03/2016	5.638.596,18	472.316,97	80.293,88	6.191.207,03 17.717.737,58	
14	10/06/2016	5.767.398,75	362.229,30	61.578,98	6.191.207,03 11.950.338,83	
15	10/09/2016	5.905.354,92	244.318,04	41.534,07	6.191.207,03 6.044.983,91	
16	10/12/2016	6.044.983,91	122.243,01	20.781,31	6.188.008,23 0,00	
	TOTAL	64.000.000,00	13.987.081,67	2.377.803,87	80.364.885,54	

الملحق رقم(10): جدول إهلاك المشروع

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0999619010350727

Désignation de l'entreprise

Activité PRESTATION DE SERVICES

Adresse

Exercice du : 01/01/2010 Au : 31/12/2010

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	2010		2009	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Production vendue		96 130 197		71 695 126
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		96 130 197		71 695 126
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		96 130 197		71 695 126
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements	9 140 744		7 069 683	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	28 151 350		29 546 918	
Entretien, réparations et maintenance	454 322		2 104 498	
Primes d'assurances	2 969 504		1 353 688	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Remunération d'intermédiaires et honoraires	481 240		115 000	
Publicité	15 950		14 030	
Déplacements, missions et réceptions	372 580		2 022 638	
Autres services	20 822 318		375 456	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	62 408 009		42 621 912	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	33 722 188	0	29 073 214
Charges de personnel	18 043 984		23 461 613	
Impôts et taxes et versements assimilés	10 696 134		2 117 712	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	4 982 070	0	3 493 829

الملاحق رقم (11): جدول حسابات النتائج لسنة (2009-2010)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 01919611910103150727			
Désignation de l'entreprise					
Activité	PRESTATION DE SERVICES				
Adresse					
Exercice du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011					
COMPTE DE RESULTAT					
Rubriques	2011		2010		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises					
Produits fabriqués					
Production vendue Prestations de services		90 937 935		96 130 197	
Vente de travaux					
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		90 937 935		96 130 197	
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		90 937 935		96 130 197	
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements	9 700 989		9 140 744		
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations	2 097 661				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Sous-traitance générale					
Locations	26 220 150		28 151 350		
Entretien, réparations et maintenance	1 031 090		454 322		
Primes d'assurances	3 173 813		2 969 504		
Personnel extérieur à l'entreprise					
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	80 000		481 240		
Publicité	13 190		15 950		
Déplacements, missions et réceptions	598 100		372 580		
Autres services	736 381		20 822 318		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice	42 670 175		62 408 009		
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	48 267 760	0	33 722 188	
Charges de personnel	16 844 225		18 043 984		
Impôts et taxes et versements assimilés	2 616 257		10 806 134		
IV-Excédent brut d'exploitation	0	28 807 278	0	4 982 070	

الملحق رقم(12): جدول حسابات النتائج لسنة 2011

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	31/12/2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		0
Produits fabriqués		
Production vendue		86 776 097
Prestations de services		
Vente de travaux		
Rabais, remises, ristournes accordés		
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises,		86 776 097
Production stockée ou déstockée		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-Production de l'exercice		86 776 097
Achats de marchandises vendues	0	
Matières premières	12 629 020	
Autres approvisionnements		
Variations des stocks		
Achats d'études et de prestations de services		
Autres consommations		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		
Services extérieurs		
Sous-traitance générale		
Locations		
Entretien, réparations et maintenance		
Primes d'assurances	1 327 000	
Personnel extérieur à l'entreprise		
Rémunération d'intermédiaires et honoraires		
Déplacements, missions et réceptions		
Autres services	29 911 145	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services		
II-Consommations de l'exercice	43 867 165	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	42 908 932
Charges de personnel	20 750 582	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 735 522	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	20 422 828
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	0	
Dotations aux amortissements	12 451 262	
Provision		
Pertes de valeur		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V-Résultat opérationnel	0	7 971 566
Produits financiers		
Charges financières	2 415 400	
VI-Résultat financier	- 2 415 400	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	5 556 166
Eléments extraordinaires (produits) (*)		
Eléments extraordinaires (Charges) (*)		
VIII-Résultat extraordinaire	0	0
Impôts exigibles sur résultats	1 389 042	
Impôts différés (variations) sur résultats		
IX - RESULTAT NET DE LOEXERCICE	0	4 167 125

الملحق رقم (13): جدول حسابات النتائج لسنة 2012

SARL # [REDACTED]

Capital Social : 52 000 000,00 DA

Transport Routier Des Voyageurs

Siège social : [REDACTED]

Le 18 Janvier 2012

A l'attention de Monsieur le

[REDACTED]

Objet: Demande de financement ;

Pour: Etude Technico-économique

Monsieur le Directeur,

Nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir nous accorder votre confiance pour l'octroi d'un crédit d'investissement sous forme d'un CMT d'un montant de 74 320 000,00 DA. Ce crédit est destiné au financement partiel de la nouvelle flotte composée de :

- 04 Autocars de la marque MERCEDES BENZ
- 05 Minibus de la marque MERCEDES BENZ

A cet effet vous trouverez les caractéristiques techniques et les données financières dans le dossier ci-joint, tout en restant à ce propos, que le coût global du projet est arrêté à 303 541 457,00 DA.

Pour vous permettre d'apprécier cette demande de crédit, nous vous joignons en annexe, une étude technico-économique présentant le projet et ses projections d'activité et de résultats futurs.

En vous remerciant vivement de votre aimable attention, recevez Monsieur le Directeur, l'expression de nos salutations distinguées.

[REDACTED]
Le gérant

الملحق رقم (14): وثيقة طلب القرض الإستثماري

الْفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص الدراسة
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: الجانب النظري لدراسة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: عموميات حول البنوك التجارية
03	الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية
04	الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية
06	الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية
06	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل
06	الفرع الأول: تعريف التمويل
07	الفرع الثاني: أهمية التمويل
08	الفرع الثالث: أنواع التمويل
08	المطلب الثالث: ماهية الإستثمار
08	الفرع الأول: تعريف الإستثمار
08	الفرع الثاني: أهداف وأهمية الإستثمار
10	الفرع الثالث: مجالات الإستثمار
10	المطلب الرابع: محددات تمويل الإستثمار
10	الفرع الأول: محددات تمويل الإستثمار الخارجية
11	الفرع الثاني: محددات منح التمويل الداخلية
13	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
13	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
15	المطلب الثاني: تقييم دراسات السابقة

22خلاصة الفصل
17الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة
16تمهيد
17المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة
17المطلب الأول: بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي
17الفرع الأول: نشأة البنك ومهامه
18المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات في الدراسة
27المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
18المطلب الأول: دراسة ملف تمويل إستثماري
19الفرع الأول: مكونات ملف طلب قرض إستثماري
20الفرع الثاني: خطوات دراسة ملف قرض استثماري
31الفرع الثالث: قرار البنك
32خلاصة الفصل
33الخاتمة
35المراجع
38الملاحق
55الفهرس